

قرارات المؤتمر:

إقرار البيان السياسي المقدم للمؤتمر.

إقرار البيان التنظيمي المقدم للمؤتمر.

إقرار تعديلات على النظام الداخلي للحزب.

انتخاب لجنة مركزية أعضاؤها: جمعة الزبارقة، عبد الكريم عتايقة، سامي أبو شحادة، محمود محارب، إياد راوي، فؤاد سلطاني، أيمن حاج يحيى، جمال دقة، جمال زحالقة، أميمة مصالحة، محمد أبو رعد (أبو سلامة)، رياض جمال محاميد، وسام قحاش، ممدوح إغبارية، أماني إبراهيم، حنين زعبي، طارق بيرقدار، إيناس حاج، هبة يزبك، عرين هوارى، وائل عمري، رائد غطاس، واصل طه، نيفين أبو رحمون، غسان عثمانة، يوسف طاطور، مراد حداد، مصطفى طه، ذياب عكري، عز الدين بدران، محمد طريه، بسام شقور، محمد ميعاري، مطانس شحادة، جوني منصور، روضة عطا الله، موسى ذياب، عوض عبد الفتاح، سامي مهنا.

انتخاب لجنة مراقبة أعضاؤها: باسم حماد، إبراهيم شليوط، إياد خلايلة، راغدة زعبي، علي مواسي، حسان جसार، هاشم حمدان.

## وثيقة رقم 166:

مقابلة مع وزير الداخلية الأردني سعد هايل السرور حول سحب الجنسية  
الأردنية من الفلسطينيين الذين يحملون جواز السلطة أو يعمل بها<sup>166</sup>  
[مقتطفات]

26 حزيران/ يونيو 2011

حوار جمال الدويري

(.....)

س: ما صحة ما تناقله التقارير الدولية والمنظمات الحقوقية حول قيام الأردن بسحب الجنسيات  
من بعض المواطنين؟

ج: هذه القضية مرتبطة بقرار فك الارتباط الموقع في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1988، حيث تم تحديد هوية المواطنين المتواجدين على أرض الضفة الغربية بأنهم مواطنون فلسطينيون، والمتواجدين على الأراضي الأردنية بأنهم مواطنون أردنيون، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات. خلال العشرين عاماً الماضية، وخلال عملية تطبيق القرار، كانت هناك بعض التفسيرات غير الدقيقة، وتجاوزت بعض هذه التفسيرات على حقوق مواطنين أردنيين، ونحن ندعو كل من تم التجاوز على حقه خارج نص قرار فك الارتباط إلى مراجعة وزارة الداخلية، وستتم دراسة كل حالة على حدة، وإذا تبين أن هناك خطأ حصل معه فإنه ستعاد جنسيته إليه، لأنها حق دستوري لا نقبل المساس به.

قرار فك الارتباط حدد الأمر بشكل واضح، وعملية سحب الأرقام الوطنية لم تتم إلا في حالتين، الأولى إذا كان الشخص يحمل الجنسية الفلسطينية، أو كان يعمل لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

سكان الضفة الغربية مواطنون أردنيون حتى العام 1988 وهو العام الذي ألغي فيه الارتباط الإداري والقانوني بين الأردن والضفة الغربية. ويأتي ذلك التزاماً من الأردن بدوره القومي تجاه الأشقاء الفلسطينيين لدعم صمودهم على ترابهم الوطني والحيلولة دون تفرغ الأراضي الفلسطينية من أهلها.

(.....)

**س: تعاملتم مع المظاهرات التي جرت بالأردن بطريقة جديدة من خلال استيعاب المتظاهرين، والتعامل معهم بالحسنى، هل ستستمررون بنفس الطريقة إذا استمرت المظاهرات؟**

ج: نحن لا نتنبأ، ما تم حتى الآن يثبت مدى قدرة وزارة الداخلية على التعامل مع مثل هذه الأمور، طالما أنه ضمن حقوق الناس في التعبير وفي الاعتصام.

وخلال الستة أشهر السابقة شهد الأردن 1900 فعالية متنوعة ما بين اعتصام وتظاهر ومسيرة واحتجاج، ولكن ما يتم التركيز عليه من قبل بعض وسائل الإعلام الأجنبية هو بعض التظاهرات التي تم فيها الخروج على المألوف، بينما لا تلقي الضوء على مئات الفعاليات الأخرى التي تم التعامل معها بمنتهى التحضر والوعي الأمني.

حقيقة المواطن الأردني يتمتع بمسؤولية عالية وقادر على التعبير عن وجهة نظره بطريقة حضارية بما يخدم البلاد وسلامتها ولكن قد تحصل بعض الأمور التي تخرج عن السيطرة، وتم التعامل معها بحكمة.

الجهات التي تعاملت مع هذا الكم من الأحداث خلال 6 شهور، بالتأكيد قادرة على التعامل مع أي مناسبة للتعبير عن الرأي ما دامت ضمن القانون وضمن نطاق التعبير السلمي.

**س: أحداث دوار الداخلية خرجت عن السيطرة وتم استخدام العنف لفض المتظاهرين وتوفي مواطن، ما السبب الذي أدى إلى ذلك؟**

ج: أحداث دوار الداخلية جرى فيها احتكاك بين فئتين لديهما آراء مختلفة في منطقة ضيقة وصار نوع من الشغب، وكان رجال الأمن بين أمرين، إما ترك الناس يشتبكون مع بعضهم بعضاً وهذا الأمر بالتأكيد سيؤدي إلى نتائج مؤلمة، وهذا لا نقبله، أو يتدخلون لحماية لأرواح الناس وفض الاشتباك، وهذا ما حصل.

**س: وما أسباب الوفاة التي حصلت؟**

ج: أثبتت تقارير الطب الشرعي أن الوفاة الوحيدة التي حصلت خلال أحداث دوار الداخلية كانت ناتجة عن أزمة قلبية، وأثبت الطب الشرعي ونقابة الأطباء ذلك، وبقناعة أهل المتوفى أنفسهم.

ولكن بالرغم من اقتناع ذوي المتوفى إلا أن هناك أناساً وجهات لا يريدون الاقتناع، وهذه مشكلة من لا يريد الاقتناع.

(.....)